



UN LIBRARY

JUL 22 1977

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/32/141/Add.1

20 July 1977

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH



الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون

طلب ادراج بند في جدول الأعمال المؤقت للدورة
الثانية والثلاثين

التوصية التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعني بخلافة الدول
في المعاهدات

مذكرة من الامين العام

اضافة

تلقى الامين العام ، في اعقاب تعميم اليه ادراج البند المعنون " التوصية التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعني بخلافة الدول في المعاهدات " في جدول الأعمال المؤقت (A/32/141) ، رسالة مؤرخة في ٣٠ حزيران /يونيه ١٩٧٧ من الممثل الدائم بالوكالة للنمسا لدى الامم المتحدة جاء في محتواها ما يلي :

" يذكر انه في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ اتخذت الجمعية العامة القرار ٣١/١٨ الذي قبلت فيه دعوة حكومة النمسا عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بخلافة الدول في المعاهدات في العاصمة النمساوية فيينا . وبناءً عليه ، فانه عندما بحث المؤتمر ، قرب انتهاء دورته ، مسألة كيفية اختتام اعماله ووافق بالاجماع على رفع توصية الي الجمعية العامة ، بأن تقر اعادة عقد المؤتمر في دورة ختامية في عام ١٩٧٨ ، كان من الطبيعي ان يذكر ممثل النمسا المؤتمر بأن من البديهي ان الدعوة الاصلية التي وجهتها حكومة النمسا والتي قبلتها الجمعية العامة في القرار ٣١/١٨ ، تمتد لتشمل الدورة المستأنفة كذلك (A/CONF.80/SR.7 ، الصفحة ٤) . وقد احاط المؤتمر علماً ، في ديباجة توصيته ، بالبيان ذات الصلة الذي ادلى به ممثل النمسا . وأعرب نتيجة لذلك ، في الفقرة ٣ من منطوق التوصية المذكورة ، عن رأيه بوجوب عقد الدورة المستأنفة (الختامية) في فيينا على وجه التفضيل (A/32/141) ، المرفق ، الفقرة ٥) .

.../...

77-13880

* وفي ضوء ذلك ، يوجد الممثل الدائم بالوكالة للنمسا ، ان يعلن من جديد ان حكومة النمسا تأمل مخلصه في أن تقرر الجمعية العامة إعادة عقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بخلافة الدول فسي المعاهدات ، في قبيينا ، وفق ما اوصى به المؤتمر ذاته . وهو ان يؤكد الدعوة النمساوية ، يشير كذلك الى التقليد العريق الذي جرت عليه النمسا باستضافة مؤتمرات الامم المتحدة لتدوين القوانين ، وهو تقليد بدأ منذ عام ١٩٦١ . وسوف يكون عقد الدورة المستأنفة لمؤتمر الامم المتحدة المعني بخلافة الدول في المعاهدات في عاصمة النمسا متمشيا ، ليس فمعسب مع التقليد المذكور اعلاه الذي جرت عليه الحكومة النمساوية بل وكذلك مع سياسة الامم المتحدة المتبعة في هذا الشأن حتى الآن .*
